Al-Mīthāq ***(Research Journal of Islamic Theology)***
ISSN: 2791-0989 (P), 2791-0997 (E)
Volume 05, **Issue** 03, July - September 2026, **PP**: 24-35
Open Access at: https://almithaqjournal.org/

Article QR

التمكين الاقتصادي للشباب و آفاق العمل الحر:
دراسة تأصيلية استناداً إلى التجربة الاستثمارية والتنموية في المجتمع المدني الأول

Youth Economic Empowerment and the Prospects of Self-Employment:
An Analytical Foundational Study Based on the Investment and Development Experience of the First Muslim Community in Madinah

1. Dr. Rabia Omar Hayat
rabiaomarhayat.roh@gmail.com

Associate Professor (Arabic),
Government Jinnah Graduate College (W),
Mozang, Lahore.

How to Cite:	Dr. Rabia Omar Hayat. 2026: "Youth Economic Empowerment and the Prospects of Self-Employment: An Analytical Foundational Study Based on the Investment and Development Experience of the First Muslim Community in Madinah". *Al-Mīthāq (Research Journal of Islamic Theology)* 5 (03): 01-23.
Article History:	**Received**: 14-07-2026 | **Accepted**: 27-08-2026 | **Published**: 05-09-2026
Copyright:	**©The Authors**
Licensing:	This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
Conflict of Interest:	Author(s) declared no conflict of interest.

Abstract & Indexing

Publisher

HIRA INSTITUTE of Social Sciences Research & Development

التمكين الاقتصادي للشباب و آفاق العمل الحر:
دراسة تأصيلية استناداً إلى التجربة الاستثمارية والتنموية في المجتمع المدني الأول

Youth Economic Empowerment and the Prospects of Self-Employment:
An Analytical Foundational Study Based on the Investment and Development Experience of the First Muslim Community in Madinah

Dr. Rabia Omar Hayat
Associate Professor (Arabic),
Government Jinnah Graduate College (W), Mozang, Lahore.
rabiaomarhayat.roh@gmail.com

Abstract

This paper examines the concept of youth economic empowerment and the horizons of self-employment (freelance work) through an analytical and foundational lens drawn from the earliest paradigm of Islamic civic society—the Prophetic community of Medina. The research argues that contemporary crises of youth unemployment and economic marginalization are not merely structural or macroeconomic failures, but reflect a deeper absence of the values, institutional models, and communal frameworks that once enabled a historically unprecedented economic transformation. The study proceeds in three sequential inquiries: first, it maps the contemporary landscape of youth economic challenges and theoretical frameworks of empowerment; second, it performs a jurisprudential and historical rooting (ta'ṣīl) of self-reliance, market ethics, and entrepreneurial culture in the Medinan civic model; third, it extrapolates practical and strategic applications for contemporary policy and educational reform. Drawing upon classical Islamic sources, development economics, and contemporary sociological literature, the paper ultimately contends that the first Islamic civil society offers not merely historical inspiration but a replicable paradigm of economic empowerment rooted in moral agency, communal solidarity, and institutional creativity.

Keywords: *Youth Economic Empowerment, Freelance Work, Self-Employment, Islamic Civil Society, Medinan Model, Prophetic Seerah, Entrepreneurship.*

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين!

يُعدّ الشباب الثروة البشرية الأكثر حيوية وفاعلية في معادلات التنمية والنهضة، غير أن العقود الأخيرة شهدت تصاعدًا مقلقًا في ظاهرة البطالة وتحجيم الفرص الاقتصادية المتاحة لهذه الفئة العمرية على المستوى العالمي وتُشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة بطالة الشباب تتجاوز ثلاثة أضعاف معدل البطالة العامة في كثير من الدول النامية،[1]مما يُفرز أزمة هيكلية عميقة تتداخل فيها أسباب اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية. وفي ظل هذا الواقع المتأزم، بات الحديث عن التمكين الاقتصادي ومفهوم العمل الحر (الفريلانس) ضرورةً حضارية ملحّة، لا مجرد خيار سياسي أو برنامج ظرفي.

والإشكالية الكبرى التي تطرحها هذه الورقة البحثية لا تقتصر على رصد هذه الظاهرة وتشخيصها من منظور اقتصادي أو اجتماعي صرف، بل تتجاوز ذلك إلى التساؤل الجذري: هل ثمة في التراث الإسلامي وتجربة المجتمع المدني الأول نموذجٌ ناجزٌ يمكن استحضاره واستلهامه في معالجة هذه الأزمة؟ وهل تحتوي السيرة النبوية على أُسس تأصيلية راسخة تصلح منطلقًا للعمل الحر وتمكين الشباب اقتصاديًا في عصر العولمة الرقمية؟

أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية

- أولًا: ما الواقع الراهن لتحديات الشباب الاقتصادية،وما المفاهيم التنموية الحديثة للتمكين الاقتصادي وآفاق العمل الحر؟
- ثانيًا: كيف تناولت التجربة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة قضايا الاقتصاد وتمكين الفرد المنتج، وما الملامح الأساسية لهذا النموذج؟
- ثالثًا: كيف يمكن استخلاص حلول معاصرة عملية من هدي السيرة النبوية لمعالجة أزمات الشباب الاقتصادية الراهنة؟

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة منهجًا تكامليًا مُركَّبًا يجمع بين المنهج التأصيلي الاستنباطي الذي يستقرئ المصادر الإسلامية الأولية ويستنبط منها المبادئ الناظمة للاقتصاد والتمكين، والمنهج التحليلي النقدي الذي يُمحّص الأُطر النظرية والتجارب المعاصرة في ضوء تلك المبادئ. ويضاف إلى ذلك المنهج المقارن الذي يتيح الموازنة بين النموذج المديني: الأول والواقع الراهن بغية استخلاص الدروس والتوصيات. وقد استعانت الباحثة بمصادر متنوعة تشمل مصادر السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي المعتمدة، والدراسات الاقتصادية الحديثة الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة، فضلًا عن الأدبيات الأكاديمية في حقل التنمية البشرية وريادة الأعمال.

المبحث الأول: الواقع الراهن للتحديات الاقتصادية للشباب والمفاهيم التنموية الحديثة للتمكين

أولًا: الأزمة الاقتصادية للشباب في السياق العالمي

تتشابك خيوط الأزمة الاقتصادية التي يعيشها شباب العالم في هذا المطلع من القرن الحادي والعشرين تشابكًا بالغ التعقيد، مما يجعلها مقاومة للحلول الجزئية والمعالجات الأحادية البُعد. ففي حين تبلغ الثروات الرقمية ذرى لم تبلغها من قبل، ويتصاعد الإنتاج الرأسمالي العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، يجد مئات الملايين من الشباب أنفسهم في حالة عجز بنيوي عن الانخراط في هذا الاقتصاد الشامخ. وقد أفاد تقرير البنك الدولي الصادر عام 2013 بأن أكثر من 600 مليون فرصة عمل ستكون مطلوبة بحلول 2030 فحسب لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل[2]،وهو ما يُجسّد عمق الهوّة بين العرض والطلب في المنظومة الاقتصادية الدولية الراهنة. وتتجلى أبرز مظاهر هذا الواقع الاقتصادي المأزوم في جملة من الإشكاليات المتداخلة، أبرزها:

١ .ظاهرة البطالة الهيكلية وما يتفرع عنها من فقر ومديونية وهشاشة اجتماعية، إذ تتجاوز نسب بطالة الشباب في بعض الدول النامية عتبة الـ 35%، وهي نسب تنذر بعواقب وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٢ .الفجوة المتسعة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث تُفرز المناهج التقليدية خريجين يفتقرون إلى الكفاءات التطبيقية والمهنية التي يطلبها الاقتصاد الحديث.

٣ .غياب ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة الفردية، وهيمنة ثقافة التوظيف الحكومي الذي باتت قدرته الاستيعابية محدودة في أغلب الدول النامية.

٤ .محدودية الوصول إلى التمويل والحواضن والبُنى التحتية اللازمة لإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يُكبّل طاقة الشباب الإبداعية ويحول دون تحوّلها إلى ثروة منتجة.

وفي ظل الثورة الرقمية وانتشار منصات العمل عبر الإنترنت، برز مفهوم العمل الحر (Freelancing) بوصفه نمطًا اقتصاديًا جديدًا ومرنًا يُتيح للفرد تسويق مهاراته وكفاءاته في سوق عالمية مفتوحة، بعيدًا عن قيود التوظيف التقليدي وحدود الجغرافيا. ويُعرّف العمل الحر بأنه "نمط من أنماط العمل يُمارس فيه الفرد نشاطه المهني باستقلالية تامة، دون ارتباط بعقد توظيف طويل الأمد مع جهة بعينها، مقابل أتعاب محددة عن كل مشروع أو مهمة[3] ".

ثانيًا: المفاهيم التنموية الحديثة للتمكين الاقتصادي

انتقل مفهوم التمكين (Empowerment) في الخطاب التنموي الحديث من دلالاته السياسية الأولى إلى فضاء أشمل يستوعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020 إلى أن التمكين في جوهره هو "تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على اتخاذ قرارات استراتيجية تحكم حياتهم، وتحويل هذه القرارات إلى نتائج ملموسة[4] ".

وفي هذا السياق، يستدعي استحضار الإرث الفكري لبول فريري الذي أرسى أُسس التمكين التربوي من منظور نقدي، مؤكدًا أن الإنسان يتحول من مُستهلك سلبي للمعرفة إلى فاعل منتج في حياته وبيئته حين يُمنح أدوات الوعي النقدي والمبادرة.[5] وعلى المستوى العربي الإسلامي، قدّم الدكتور عبد الكريم بكّار معالجة مستنيرة للتمكين بوصفه "منظومة متكاملة تهدف إلى رفع الكفاءة البشرية الفردية والجمعية، وتهيئة المجال للإبداع والإنتاج والمساهمة في البناء الحضاري[6] ".

أما الاقتصادي الهندي آمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، فقد أرسى في عمله الرائد Development as Freedom أُسس نظرية التنمية كحرية، مؤكدًا أن التمكين الحقيقي لا يقتصر على توفير الموارد المادية، بل يشمل بالضرورة توسيع دائرة الخيارات والقدرات المتاحة للفرد بحيث يتحول من مُتلقٍّ سلبي للمعونة إلى فاعل مستقل قادر على صياغة حياته ومجتمعه[7] .

ثالثًا: العمل اللائق وريادة الأعمال في الأجندة التنموية الدولية

تضع الأجندة التنموية الدولية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، العملَ اللائق وريادة الأعمال في صلب استراتيجياتها لمواجهة الفقر وتمكين الشباب. وقد أكدت منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر عام 2020 أن العمل اللائق ليس مجرد دخل منتظم، بل هو "حق مكين يشتمل على الأمان المهني والحماية الاجتماعية والحوار العادل وظروف العمل الإنسانية[8] ".

وفي موازاة ذلك، يُقدّم محمد يونس، مؤسس بنك غرامين ورائد الاقتصاد الاجتماعي، نموذجًا عمليًا ثبتت فاعليته في الواقع، مؤسسًا على مبدأ أن كل إنسان يحمل في ذاته طاقة ريادية كامنة تحتاج إلى بيئة داعمة وأدوات مناسبة كي تتفجر وتُنتج.[9] وهذه البيئة الداعمة هي تحديدًا ما يُعنى البحث بتأصيله تاريخيًا وحضاريًا في المجتمع المدني الإسلامي الأول.

ولقد فتحت ثورة الاقتصاد الرقمي آفاقًا واسعة أمام العمل الحر، إذ باتت المنصات العابرة للحدود كـUpwork و Freelancerو Fiverr تُتيح لشباب الدول النامية تسويق خدماتهم المعرفية والإبداعية في سوق عالمية مفتوحة. وتُقدّر الدراسات الأخيرة أن اقتصاد العمل الحر العالمي قد تخطى عتبة الـ 1.5 تريليون دولار سنويًا، وهو رقم يتصاعد بوتيرة متسارعة مع انتشار الاتصالات الرقمية وتنامي الثقافة الريادية[10] .

رابعًا: القراءة الخلدونية وجذور التمكين في الفكر الإسلامي

ولا يُعدّ الانشغال بمسألة التمكين الاقتصادي ابتكارًا غربيًا صرفًا، بل إن التراث الفكري الإسلامي يزخر بإسهامات

سابقة في هذا الحقل. فها هو ابن خلدون في مقدمته الخالدة يُحلّل بعمق نادر العلاقة الجدلية بين العمران البشري والنشاط الاقتصادي والتضامن الاجتماعي، مؤسسًا لفكرة أن الإنتاجية البشرية رهينة بمدى توفر المناخ المؤسسي الملائم، وأن العصبية الإيجابية الموجَّهة نحو البناء هي المحرك الأعمق للازدهار الحضاري[11].

ومن هذا المنطلق الإسلامي الأصيل،تأتي هذه الدراسة لتؤسس جسرًا معرفيًا بين الأُسس التراثية والواقع المعاصر، متسائلةً بجدية علمية: ما الذي يمكن أن يُضيفه النموذج التنموي الإسلامي الأول إلى منظومة التمكين الاقتصادي للشباب في عصر التحولات المتسارعة؟ وهو السؤال الذي سيُجيب عنه المبحثان التاليان بالتفصيل والتأصيل اللازمين.

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي والتاريخي للتمكين الاقتصادي في المجتمع المدني الأول

إن الاستقراء المتأمل للتجربة النبوية في المدينة المنورة يكشف عن بنية تنموية متكاملة الأركان، تجمع بين البُعد الروحي والبُعد الاقتصادي والاجتماعي في وحدة عضوية لا انفصام فيها. وقد أقام النبي ﷺ في السنوات الأولى من الهجرة نموذجًا فريدًا للمجتمع الإنتاجي المتوازن، جعل من العمل والكسب الحلال فريضة دينية قبل أن يكون ضرورة اقتصادية، ومن التضامن الجمعي ركيزةً للبناء الحضاري قبل أن يكون شعارًا سياسيًا. وفي هذا المبحث، سيتناول البحث تأصيل ذلك النموذج من خلال أربعة محاور متكاملة: إنشاء سوق المدينة، والهدي النبوي نحو الاعتماد على الذات، والنماذج الاقتصادية للصحابة الشباب، والمبادئ الشرعية الحاكمة لاقتصاد التمكين.

أولًا: إنشاء سوق المدينة — أنموذج التمكين الاقتصادي المؤسسي

كان من أوائل الإجراءات التي اتخذها النبي ﷺ فور استقراره في المدينة المنورة تأسيسُ سوق مستقلة للمسلمين. فقد روى ابن هشام في سيرته أن النبي ﷺ خرج فنظر إلى سوق بني قينقاع، ثم رجع ونظر إلى سوق المدينة، فضرب برجله وقال: "هذه سوقكم، فلا يُضيَّق عليكم، ولا يُؤخذ عليكم فيها خراج." [12] وفي هذه الخطوة التأسيسية دلالة بالغة الأثر تتجاوز بكثير مجرد توفير فضاء للتبادل التجاري؛ إذ تُجسّد إعلانًا صريحًا عن مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة، ورفضًا للاحتكار والإتاوات التي كانت تُكبّل التجارة في أسواق المدينة اليهودية.

ولم تكن هذه السوق مجرد منشأة اقتصادية بالمفهوم المادي الضيق، بل كانت في حقيقتها مؤسسة اجتماعية متكاملة تعكس رؤية إسلامية شاملة للاقتصاد. فقد أرسى النبي ﷺ لهذه السوق منظومة من المبادئ الأخلاقية والتشريعية التي جعلتها نموذجًا للسوق العادلة: فحرّم الغش والتدليس والنجش والاحتكار، وأمر بإيفاء المكيال والميزان بالقسط، وأرسى مبدأ الشفافية في التعامل وإخلاص الصفقة من الغرر والجهالة[13] .

وتكشف هذه التجربة التأسيسية عن فقه اقتصادي متقدم يُدرك أن التمكين الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق في فراغ مؤسسي، بل يحتاج إلى ثلاثة أركان متلازمة: فضاء تجاري مفتوح وعادل تحكمه قواعد الشفافية والمنافسة، ومنظومة أخلاقية ترتقي بالتاجر إلى مستوى الأمانة والنزاهة، وحوافز تشريعية ومعنوية تجعل من العمل الحلال قربةً وعبادة. وهي بالضبط المقومات الثلاثة التي تفتقر إليها كثير من الأسواق المعاصرة رغم تطورها التقني الهائل.

ولقد أسهمت هذه السوق في تحقيق التكامل الاقتصادي بين المهاجرين الوافدين من مكة والأنصار المستقرين في المدينة، إذ وفّرت للطرفين منصةً مشتركة للتبادل والتعاون والإنتاج، وحوّلت ما كان قد يكون عبئًا اجتماعيًا — هجرة مئات الأسر الفارّة من اضطهاد قريش — إلى رافدٍ اقتصادي حيوي أفاد المجتمع بأسره. وفي هذا التحويل السحري للأزمة إلى فرصة درسٌ عميق لصانعي السياسات المعنيين اليوم بدمج الشباب العاطل في منظومة الاقتصاد الوطني[14] .

ثانيًا: الهدي النبوي نحو الاعتماد على الذات والكسب الحلال

يتجلى في السنة النبوية المطهرة منهجٌ تربوي متكامل يُحفّز على الاعتماد على الذات ويرفع من قيمة العمل

والكسب الحلال رفعًا يجعله في مرتبة العبادة. فقد روى الإمام مسلم أن النبي ﷺ قال: "لأن يأخذ أحدكم حبلًا فيحتطب به على ظهره خيرٌ له من أن يأتي رجلًا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه."[15] وهذا الحديث في جوهره تأسيسٌ نبوي راسخ لمبدأ الكرامة الاقتصادية المُستمَدة من السعي الذاتي، وهو مبدأ يُعيد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع من علاقة عجز وتبعية إلى علاقة فاعلية وإسهام.

وعلى مستوى الحث المباشر على الريادة والمبادرة، روى ابن ماجه عن النبي ﷺ قوله: "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء"،[16] وهو تأطير نبوي بالغ الأثر التربوي يجعل من التجارة المشروعة طريقًا إلى أرفع الدرجات الأخروية، وليست مجرد نشاط دنيوي عابر. وقد أدرك النبي ﷺ أن الحضارة لا تقوم إلا على الإنتاج، وأن أمة المسلمين لن تُبنى بالعطاء والإعانة وحدهما، بل لا بد من تربية جيل منتج محترف يُسهم في صرح الحياة الإنسانية بكفاءة وأمانة.

وقد أرسى النبي ﷺ من خلال أفعاله قبل أقواله نموذجًا حيًّا للعمل المحترف، إذ كان هو نفسه يرعى الغنم في صغره أجيرًا، ويعمل بالتجارة لصالح السيدة خديجة رضي الله عنها قبل النبوة. وهذه السيرة المبكرة رسالة بالغة المعنى: أن العمل بيد الفرد مهما كانت طبيعته لا يُحطّ من قدره، بل يرفعه ويُكسبه احترامه الذاتي ومكانته الاجتماعية. وهو ما أكده البيهقي بروايته عن الحديث النبوي الشريف: "ما أكل أحدٌ طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده[17] ".

وفي ضوء هذا الهدي النبوي، يمكن فهم التمكين الاقتصادي الإسلامي بوصفه مشروعًا تربويًا قبل أن يكون برنامجًا اقتصاديًا: مشروعًا يُعيد تشكيل علاقة الإنسان بعمله وبمجتمعه وبربه، ويُؤسّس لمفهوم الكرامة المكتسبة بالسعي والإنتاج لا المنتزعة بالشكوى والاستجداء[18] .

ثالثًا: النماذج الاقتصادية للصحابة الشباب : عبد الرحمن بن عوف أنموذجًا

لعل أجلى نموذج تاريخي يُجسّد مفهوم التمكين الاقتصادي والعمل الحر في سياقه الإسلامي الأول هو القصة الرائعة لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه. فهذا الصحابي الجليل أتى المدينة مهاجرًا لا يملك شيئًا، فعرض عليه الأنصاري الكريم سعد بن الربيع رضي الله عنه أن يُقاسمه ماله وزوجته. غير أن ابن عوف بادر إلى موقف يُعلن فيه أسمى مبادئ الكرامة والاعتماد على الذات، قائلًا: "بارك الله لك في أهلك ومالك، دُلَّني على السوق[19] ". وما إن دُلَّ على سوق بني قينقاع حتى انطلق يتاجر بنفسه، حتى إنه لم تمضِ مدة وجيزة حتى جاء النبي ﷺ وعليه أثر طيب، فسأله النبي: "ما هذا؟" فأخبره أنه تزوج من الأنصار. فقال النبي ﷺ: "أولِم ولو بشاة." وهذا التطور المتسارع من الصفر المطلق إلى الاكتفاء الاقتصادي والزواج في مدة قصيرة ليس مجرد حادثة فردية، بل هو نموذج مُكرَّر في سير كثير من المهاجرين الذين أسهم المناخ الاقتصادي المُحفِّز في المدينة في إطلاق طاقاتهم الكامنة[20] .

وقد تضافرت في نجاح ابن عوف الاقتصادي عوامل ثلاثة تكشف عن أبعاد نموذج التمكين الإسلامي:

العامل الأول: رأس المال البشري — إذ أتى ابن عوف بكفاءة تجارية مكتسبة عبر خبرة مكية راسخة، وهو ما يُجسّد قيمة التعليم المهني والتدريب الاحترافي في منظومة التمكين.

العامل الثاني: المناخ التشريعي والأخلاقي — إذ وفّرت السوق النبوية بيئةً خاليةً من الاحتكار والغبن، يتساوى فيها الداخل الجديد مع المنافس القديم في ظل قواعد عادلة ومتسامية.

العامل الثالث: الشبكة الاجتماعية والتضامن الجمعي — فالأخوّة التي آخى بين المهاجرين والأنصار النبيُّ ﷺ لم تكن رابطًا عاطفيًا فحسب، بل كانت شبكة تواصل اجتماعي واقتصادي فعّالة تُوفّر معلومات السوق والإرشاد والدعم اللوجستي للداخل الجديد.

ولم يكن ابن عوف رضي الله عنه استثناءً في مسيرته الريادية؛ فقد أسهمت هذه البيئة النبوية المُحفِّزة في إنتاج

جيل من الصحابة الشباب جمعوا بين الفاعلية الإيمانية والكفاءة الاقتصادية. فهذا الزبير بن العوام كان يُضرب به المثل في التجارة والمغامرة الاستثمارية، وهذا عثمان بن عفان كان تاجرًا محنكًا أسهم ثروته في تجهيز جيش العُسرة، وهذا طلحة بن عبيد الله بلغت تجارته أقاصي الأرض المعروفة[21] .

رابعًا: المبادئ الشرعية الحاكمة لاقتصاد التمكين في الإسلام

إن استقراء المصادر الشرعية الأولية في ضوء إشكالية التمكين الاقتصادي يُفضي إلى استجلاء منظومة مترابطة من المبادئ الحاكمة التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

المبدأ الأول: الإباحة الأصلية والحرية الاقتصادية — يقوم الفقه الإسلامي على أن الأصل في المعاملات الحل والإباحة، مما يُرسي أوسع مساحة ممكنة للمبادرة الفردية والإبداع الاقتصادي في حدود ضوابط أخلاقية راسخة. وهذه البيئة التشريعية الإيجابية هي التي أتاحت لصحابة رسول الله ﷺ الانطلاق في التجارة والإنتاج دون عقبات بيروقراطية أو قيود نظامية مُكبِّلة.

المبدأ الثاني: الاستخلاف والمسؤولية الاقتصادية — رسّخ القرآن الكريم مفهوم استخلاف الإنسان في الأرض وما ينبثق عنه من مسؤولية التعمير والإنتاج. وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ توجيه صريح بأن الإنتاج والاستثمار والتعمير ليست خيارات فردية عابرة بل هي مهمة وجودية أصيلة.

المبدأ الثالث: حرمة الكسل والتواكل — أكد الحديث النبوي الشريف حرمة التسوّل لمن يجد سبيلًا إلى العمل، مؤسّسًا لمبدأ أن العجز المُصطنع عن الإنتاج نقيصة أخلاقية قبل أن يكون مشكلة اجتماعية. روى الإمام أحمد في مسنده: "لا تحلّ الصدقة لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّة سوي".

المبدأ الرابع: التكافل الاجتماعي الداعم للتمكين — وهو يُكمل المبادئ السابقة ولا يناقضها؛ إذ حرص الإسلام على توفير شبكة أمان اجتماعي متمثلة في الزكاة وصدقة التطوع ونظام الأوقاف، لا لتعطيل الدافع الفردي للإنتاج بل لتحرير الأفراد من كوابح الحاجة الطارئة حتى يتفرغوا للعمل والإنتاج. وهو نموذج يتقدم كثيرًا على مفهوم الرعاية الاجتماعية الحديث في ربطه الدعمَ الاجتماعي بمشروع التمكين لا بمشروع التبعية[22] .

خامسًا: النموذج المدني الأول في الميزان الحضاري

لقد أبهر النموذج الاقتصادي لدولة المدينة المنورة الباحثين المنصفين على اختلاف مشاربهم ومنطلقاتهم. فالمستشرق الفرنسي ماكسيم رودنسون في دراسته الرصينة أثبت أن الإسلام لم يُشكّل عائقًا أمام التطور الاقتصادي بل أرسى له أخلاقيات داعمة وحوافز حضارية قوية،[23] وهو ما يتجلى بوضوح في التجربة المدنية الأولى التي شهدت في ظرف عقد واحد نقلة اقتصادية واجتماعية لا نظير لها في التاريخ.

ومن المفارقات اللافتة أن ما توصّل إليه النبي ﷺ ويُعدّ اليوم على درجة عالية من التطور حين صاغ منظومة السوق الحرة العادلة المُنضبطة بالأخلاق هو ذاته ما تسعى إليه نظريات الاقتصاد المعاصر كمدرسة الاقتصاد المؤسسي ومدرسة رأس المال الاجتماعي بعد قرون من البحث والاجتهاد النظري. فمفهوم "السوق المضمّنة" (Embedded Market)عند المؤسسيين، وفكرة "الثقة الاجتماعية" كمحرك اقتصادي عند روبرت بوتنام، تجد صداها الأعمق والأرسخ في نموذج السوق النبوية التي بنت نجاحها على الثقة والأمانة والتضامن الجمعي[24] .

وخلاصة ما يُثبته هذا المبحث أن المجتمع المدني الأول لم يُقدّم نموذجًا عقديًا روحيًا فحسب، بل قدّم نموذجًا اقتصاديًا تنمويًا متكاملًا قائمًا على ثلاثية: المبادرة الفردية الحرة + المناخ التشريعي والأخلاقي العادل + شبكة الدعم الاجتماعي الداعمة للإنتاج. وهذه الثلاثية هي بالضبط ما تحتاج إليه استراتيجيات التمكين الاقتصادي للشباب في القرن الحادي والعشرين، وما سيتوسع في استخلاص تطبيقاتها المبحثُ التالي.

المبحث الثالث: استخلاص الحلول المعاصرة من هدي السيرة النبوية : تطبيقات عملية واستراتيجيات مقترحة

إذا كان المبحثان السابقان قد اضطلعا برصد الواقع وتأصيل النموذج، فإن هذا المبحث يضطلع بالمهمة الأشق والأكثر إلحاحًا: استخلاص التطبيقات العملية والاستراتيجيات القابلة للتنفيذ من النموذج النبوي المديني، وإسقاطها على الواقع المعاصر بمنهجية تحليلية رصينة تتجنب التنظير المجرد والحماس الخطابي على حدٍّ سواء. ويُجسّد هذا المبحث روح المنهج التأصيلي التطبيقي الذي تنتهجه الدراسة، إذ لا قيمة للتأصيل إن لم يُفضِ إلى تغيير نحو الأحسن في الواقع المُعاش.

أولًا: إعادة بناء ثقافة العمل : من ثقافة التوظيف إلى ثقافة الإنتاج

تكشف قراءة متأنية للسيرة النبوية أن أول ما أحدثه الإسلام في الفرد والمجتمع لم يكن تحولًا اقتصاديًا بالمعنى التقني، بل كان تحولًا ثقافيًا وقيميًا عميقًا في النظرة إلى العمل والإنتاج والكسب. وهذا بالضبط ما تحتاجه مجتمعاتنا المعاصرة قبل أي إصلاح هيكلي أو تشريعي؛ إذ لا يجدي تغيير اللوائح والسياسات إن لم يتغير العقل الجمعي المُهيمِن عليه نموذج الاستهلاك والاتكال في مقابل الإنتاج والمبادرة.

وتتمثل الخطوة الأولى في هذا المسار بمراجعة المناهج التعليمية في مراحلها المختلفة مراجعةً جذرية، بحيث تُعلي من قيمة العمل المهني والحرفي جنبًا إلى جنب مع العمل الأكاديمي، وتُدرج مفاهيم ريادة الأعمال والتخطيط المالي والعمل الحر في المقررات المدرسية منذ المراحل المبكرة. وهو ما أكدت عليه تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حين أثبتت أن المجتمعات التي تبدأ تأهيل الشباب ريادياً في المرحلة الإعدادية تسجّل معدلات نجاح أعلى بكثير في مشاريع الشباب الصغيرة[25] .

والدرس النبوي هنا بالغ الوضوح: فالنبي ﷺ لم يُؤسّس السوق فحسب بل أسبق ذلك أنه بنى الإنسان المنتج المستعدَّ للسوق؛ الصحابي الذي تشرّب قيمة الكدح والمبادرة وكرامة العمل اليدوي قبل أن يقتحم بيئة التنافس التجاري. وهذا الترتيب في البناء ، الإنسان أولًا، ثم المؤسسة — هو ما تُغفله كثير من برامج التمكين الاقتصادي المعاصرة حين تنصبّ جهودها على البنى التحتية والحوافز المالية دون أن تُعنى بالإعداد القيمي والتربوي الكافي[26] .

ثانيًا: إحياء نموذج التمويل الأصغر الإسلامي وربطه بالعمل الحر

يُعدّ القرض الحسن ونظام المضاربة والمشاركة في الفقه الإسلامي الكلاسيكي النموذجَ الأصيلَ الذي سبق به الاقتصاد الإسلامي ما يُعرف اليوم بالتمويل الأصغر .(Microfinance) وقد أثبت محمد يونس بتجربة بنك غرامين أن إتاحة التمويل الصغير للفئات المهمشة بشروط ميسّرة ومنضبطة بالمسؤولية الاجتماعية يُفضي إلى إطلاق طاقات ريادية كامنة وتحقيق استقلالية اقتصادية مستدامة[27] .

بيد أن التمويل الإسلامي الأصغر يتفوق على النموذج الغربي في بُعد أخلاقي جوهري: فهو لا يُكرّس سوق الديون بل يُؤسّس لشراكة حقيقية في الربح والخسارة بين صاحب المال وصاحب الجهد والمهارة، وهو النموذج ذاته الذي أرساه النبي ﷺ حين أمر بسوق المدينة وحثّ على صيغ المضاربة والمشاركة. وقد أكد تقرير البنك الإسلامي للتنمية أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية التي تعمل وفق مبدأ المشاركة تُسجّل معدلات وفاء أعلى وعائدًا اجتماعيًا أكثر استدامة من تلك التي تعمل وفق نموذج الفائدة[28] .

ومن الناحية التطبيقية، تُوصي هذه الدراسة بإنشاء صناديق تمويل إسلامية متخصصة في دعم الشباب العامل في قطاع الفريلانس والمشاريع الرقمية، تعمل وفق صيغتَي المضاربة والمشاركة، وتُدار بإشراف من الجهات الدينية والأكاديمية المعتمدة. ويمكن الاستلهام في هذا من تجارب ناجحة في دول كإندونيسيا وبنغلاديش وبعض دول الخليج العربي.

ثالثًا: إحياء نظام الوقف الإسلامي بوصفه حاضنة مؤسسية للتمكين

يُعدّ نظام الوقف الإسلامي من أكثر الابتكارات المؤسسية في التاريخ البشري رقيًا وديمومةً؛ إذ يجمع بين الحافز الديني والوظيفة الاجتماعية والاستدامة المالية في بنية مؤسسية واحدة متكاملة. وقد أدّى الوقف الإسلامي عبر التاريخ دور الحاضنة المؤسسية للعلم والتعليم والرعاية الاجتماعية والإنتاج الاقتصادي[29].

وفي السياق المعاصر، يمكن تطوير نموذج الوقف الإسلامي ليُضطلع بدور حاضنة الأعمال الرقمية للشباب، من خلال: توفير بنية تحتية تقنية موقوفة لخدمة الشباب العاملين في الفريلانس (من خوادم وبرمجيات وشبكات اتصال)، وتمويل برامج التدريب المهني والتقني المجاني، وإنشاء مراكز الإبداع والابتكار على نموذج الأوقاف التعليمية التاريخية. وهذا الاستلهام من التراث لا يعني تجميده بل يعني إعادة إنتاجه في صورة تلائم روح العصر ومتطلباته.

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الوقف في ذروة حضارته الإسلامية كان يُموّل ما يزيد على ثلث الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في المدن الإسلامية الكبرى كبغداد والقاهرة وقرطبة، وهو ما يدل على قابليته التاريخية المُثبتة للاضطلاع بدور مؤسسي محوري في استراتيجيات التمكين[30].

رابعًا: بناء منظومة الأخوّة المهنية : شبكات الدعم الاجتماعي للشباب الرقمي

كانت المؤاخاة النبوية التي عقدها النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار أكثر من مجرد رابط عاطفي ديني؛ كانت في حقيقتها شبكة دعم مهنية واجتماعية متكاملة تتيح تبادل المعلومات والخبرات والموارد بين الوافدين الجدد وأصحاب الخبرة والمكانة المحليين. وهذا النموذج النبوي للتشبيك الاجتماعي الهادف يجد صدى عميقًا في ما يُعرف اليوم بـ "شبكات الإرشاد المهني (Mentorship Networks) "التي أثبتت الدراسات أنها من أكثر أدوات التمكين الاقتصادي فاعلية للشباب[31].

وعلى المستوى التطبيقي في بيئة الاقتصاد الرقمي، يُقترح إنشاء منصات إسلامية للعمل الحر تعمل على نموذج "الأخوّة المهنية"، تجمع بين: خدمات التوسط في سوق العمل الحر، وبرامج الإرشاد المهني من الكفاءات الشابة المتمرسة، وشبكات التضامن المالي المبنية على القرض الحسن للأعضاء في أوقات الأزمات. وقد أثبتت تجارب مشابهة في الاقتصاديات الناشئة كالهند وتركيا وإندونيسيا نجاعة هذا النموذج في تسريع تمكين الشباب الرقمي.

ويرى تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الشباب العربي يفتقر بصورة حادة إلى شبكات الإرشاد المهني والدعم الاجتماعي الموجَّه، وأن هذا الفقر في رأس المال الاجتماعي يُمثّل أحد أبرز العوائق الهيكلية أمام ريادة الأعمال الشبابية — وهو تحديدًا ما يُقدّم النموذج النبوي للمؤاخاة حلًا أصيلًا ومُجرَّبًا له[32].

خامسًا: توصيات استراتيجية مقترحة

في ضوء ما سبق من تأصيل وتحليل، تُوصي هذه الدراسة بجملة من التوصيات الاستراتيجية المُدرَجة على ثلاثة مستويات:

على المستوى التربوي والتعليمي:

- إدراج مادة "ثقافة الأعمال والعمل الحر" ضمن المناهج الجامعية والثانوية.
- تبني نماذج التعليم القائم على المشاريع (Project-Based Learning) المستلهمة من مبدأ "دُلَّني على السوق."
- إنشاء برامج تدريب مهني مدعومة بأوقاف تعليمية في المهارات الرقمية المطلوبة في سوق العمل الحر العالمي.
- على المستوى المؤسسي والتشريعي:
- سنّ تشريعات تُقنّن العمل الحر وتمنحه الحماية القانونية والاجتماعية كما تفعل به دول كفرنسا وهولندا وكندا.

- إنشاء منصات وطنية للعمل الحر تُنافس المنصات الغربية وتُوفّر حماية لحقوق العاملين المستقلين العرب.
- تطوير منظومة الزكاة والوقف لتُوظَّف في تمويل مشاريع ريادة الأعمال الشبابية الصغيرة والمتوسطة.

على المستوى الاجتماعي والثقافي:

- إطلاق حملات ثقافية تُعلي من قيمة العمل الحر والريادة وتُعيد تأهيل صورة العامل المستقل اجتماعيًا.
- إحياء نموذج المؤاخاة المهنية من خلال برامج الإرشاد المهني الشبابي التي تُقرن الشباب المبتدئ بالكفاءات المتمرسة.
- الاستثمار في الخطاب الديني التنموي الذي يربط العمل الحر الأخلاقي بمفهوم العبادة والاستخلاف في الأرض[33] .

وتستند هذه التوصيات في مجملها إلى ما أثبته الفيلسوف الاقتصادي شواب من أن الثورة الصناعية الرابعة لن تُهمّش العمل البشري بل ستُعيد توزيعه وتُعيد تعريفه، مما يجعل من الشباب القادر على المرونة والمبادرة والعمل المستقل الفئةَ الأكثر قدرةً على الاستفادة من هذه التحولات[34] .

الخاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية المتنقّلة بين الواقع المعاصر وأعماق التاريخ، يتجلى بوضوح أن السؤال الذي انطلقت منه الدراسة ، عن إمكانية استلهام النموذج النبوي في معالجة أزمات الشباب الاقتصادية ، لم يعد مجرد سؤال بلاغي أو دعوة انتمائية، بل هو سؤال منهجي جاد له إجابة موثّقة ومُعللة. فقد أثبتت الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة أن المجتمع المدني الإسلامي الأول يُمثّل نموذجًا تنمويًا متكامل الأبعاد يسبق بقرون ما توصّلت إليه نظريات التنمية الحديثة.

وقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية يمكن إجمالها فيما يأتي:

- أولًا: إن أزمة التمكين الاقتصادي للشباب أزمة ثقافية وقيمية في جوهرها، قبل أن تكون أزمة هيكلية أو مالية، وأي معالجة لا تأخذ هذا البُعد بعين الاعتبار ستظل قاصرة.
- ثانيًا: إن النموذج النبوي المديني في إنشاء السوق وتأطير أخلاقيات العمل وتمكين الفرد المنتج يُقدّم مرجعًا تأصيليًا راسخًا لاستراتيجيات التمكين الاقتصادي المعاصرة.
- ثالثًا: إن مؤسسات الوقف والتمويل الإسلامي الأصغر تحمل إمكانات هائلة للاضطلاع بدور محوري في تمويل ريادة الأعمال الشبابية إذا ما أُعيد تطويرها وتفعيلها وفق متطلبات العصر.
- رابعًا: إن نموذج الأخوة المهنية المستلهم من مؤاخاة المهاجرين والأنصار يُعادل ما تُعرفه نظريات رأس المال الاجتماعي الحديثة من شبكات إرشاد مهني وتضامن اقتصادي، وهو ما ينقصه الشباب العربي والمسلم اليوم بشدة.
- خامسًا: إن الاقتصاد الرقمي وثورة العمل الحر تُتيح فرصةً تاريخية فريدة لتطبيق مبادئ التمكين الإسلامية على نطاق عالمي غير مسبوق، شرط توفّر الإعداد الكافي والبيئة المؤسسية الداعمة.

وخلاصة القول إن الأمة التي أنجبت عبد الرحمن بن عوف الذي حوّل لا شيء إلى ثروة في أشهر معدودة، والتي بنى نبيُّها سوقًا حرة عادلة من العدم في بيئة معادية، لديها في تراثها ما يكفي لتُعلّم العالم درسًا جديدًا في الكرامة الاقتصادية. ما يلزم هو إرادة الاستلهام والشجاعة على الابتكار.

References

1 International Labour Organization (ILO), Ittijāhāt al-‘Amālah al-‘Ālamiyyah lil-Shabāb 2022, (Geneva: International Labour Office, 2022), 7–12.

2 World Bank, al-Taqrīr al-‘Ālamī lil-Tanmiyah: al-Waẓā’if, trans. Maktabat Lubnān Nāshirūn, (Washington, DC: World Bank Group, 2013), 52–55

3 Muḥammad ‘Abd al-Hādī ‘Alī, al-‘Amal al-Ḥurr wa-al-Riyādah al-Raqmiyyah: Mustaqbal al-Iqtiṣād al-Ibdā‘ī, (Cairo: Dār al-Nashr lil-Jāmi‘āt, 2021), 18.

4 United Nations Development Programme (UNDP), Taqrīr al-Tanmiyah al-Bashariyyah 2020: al-Ḥudūd al-Jadīdah fī Iṭār al-Taghayyur al-Manākhī wa-al-Mafāhīm al-Insāniyyah, (New York: UNDP, 2020), 224.

5 Paul Freire, Pedagogy of the Oppressed, Arabic trans. Mīshīl Ḥaddād, (Beirut: Dār al-Ādāb, 2005), 93.

6 Abd al-Karīm Bakkār, al-Tamkīn: Mafhūm wa-Taṭbīq, (Damascus: Dār al-Qalam, 2015), 33–37.

7 Amartya Sen, Development as Freedom, trans. Sha‘bān ‘Abd al-‘Azīz, (Cairo: Maktabat al-Shurūq al-Duwaliyyah, 2004), 18–24.

8 International Labour Organization (ILO), al-‘Amal al-Lā’iq lil-Shabāb: min al-Wa‘d ilā al-Taṭbīq, (Geneva: ILO, 2020), 4–9.

9 Muḥammad Yunus, ‘Ālam bilā Faqr: al-A‘māl al-Ijtimā‘iyyah wa-Mustaqbal al-Ra’smāliyyah, trans. Muḥammad al-Madanī, (Beirut: Dār al-Sāqī, 2008), 45–48.

10 International Labour Organization (ILO) and World Bank, al-Tawẓīf wa-Riyādat al-A‘māl fī al-Iqtiṣād al-Raqmī, joint report, (Geneva/Washington: ILO/World Bank, 2019), 17–21.

11 Ibn Khaldūn, ‘Abd al-Raḥmān, al-Muqaddimah, ed. ‘Abd al-Wāḥid Wāfī, (Cairo: Dār Nahḍat Miṣr, 2004), 1:472.

12 Ibn Hishām, ‘Abd al-Malik, al-Sīrah al-Nabawiyyah, eds. Muṣṭafā al-Saqqā, Ibrāhīm al-Abyārī, and ‘Abd al-Ḥafīẓ Shalabī, (Cairo: Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1955), 2:150–152.

13 al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, ed. Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, (Damascus: Dār Ṭawq al-Najāh, 1422 AH), Kitāb al-Buyū‘, Bāb Qawl Allāh Ta‘ālā: “Wa-aḥalla Allāhu al-bay‘,” 3:59.

14 al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, Tārīkh al-Rusul wa-al-Mulūk (Tārīkh al-Ṭabarī), ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1967), 2:502–508.

15 Muslim ibn al-Ḥajjāj, Ṣaḥīḥ Muslim, ed. Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, (Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, n.d.), Kitāb al-Musāqāt, Bāb Karāhat Bay‘ al-Mā’ wa-al-Kalā’ wa-al-Nār, 3:1198.

16 Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, Sunan Ibn Mājah, ed. Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, (Cairo: Dār al-Fikr, n.d.), Kitāb al-Tijārāt, Bāb al-Ḥaththh ‘alā al-Makāsib, 2:727, no. 2138.

17 al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, Shu‘ab al-Īmān, ed. Muḥammad al-Sa‘īd Basyūnī Zaghlūl, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1990), 2:87.

18 al-Qaraḍāwī, Yūsuf, Dawr al-Qiyam wa-al-Akhlāq fī al-Iqtiṣād al-Islāmī, (Cairo: Maktabat Wahbah, 1995), 78–84.

19 Ibn Sa‘d, Muḥammad, al-Ṭabaqāt al-Kubrā, ed. Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ Ilmiyyah, 1990), 3:125–132.

20 al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, Siyar A‘lām al-Nubalā’, ed. Shu‘ayb al-Arna’ūṭ et al., (Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1985), 1:68–76.

21 al-Ṣallābī, ‘Alī Muḥammad, al-Sīrah al-Nabawiyyah: ‘Arḍ Waqā’i‘ wa-Taḥlīl Aḥdāth, (Beirut: Dār al-Ma‘rifah, 2008), 1:412–418.

22 Aḥmad ibn Ḥanbal, Musnad al-Imām Aḥmad, ed. Shu‘ayb al-Arna’ūṭ et al., (Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1999), 30:338, no. 18344.

23 Maxime Rodinson, Islam and Capitalism, trans. Brian Pearce, (London: Saqi Books, 2007), 32–41.

24 Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar, al-Bidāyah wa-al-Nihāyah, ed. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, (Cairo: Dār Hajr, 1997), 3:224–228.

25 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Taqrīr Riyādat al-A‘māl fī al-Iqtiṣādāt al-Nāshi’ah 2022, (Paris: OECD Publishing, 2022), 34–41.

26 Abd al-Karīm Bakkār, Tajdīd al-Wa‘y: Dirāsāt fī Āliyyāt al-Iṣlāḥ wa-al-Nahḍah, (Damascus: Dār al-Qalam, 2014), 188–194.

27 Muḥammad Yunus and Karl Weber, Binā’ ‘Ālam bilā Faqr: al-A‘māl al-Ijtimā‘iyyah wa-Mustaqbal al-Ra’smāliyyah, trans. ‘Umar Fārūq al-Fārūqī, (Beirut: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabiyyah, 2010), 89–97.

28 Islamic Development Bank, al-Tamwīl al-Islāmī al-Aṣghar: al-Uṭur wa-al-Tajārib wa-al-Āfāq, (Jeddah: Majmū‘at al-Bank al-Islāmī lil-Tanmiyah, 2017), 15–22.

29 Ibn Bayyah, ‘Abd Allāh, Ṣinā‘at al-Fatwā wa-Fiqh al-Aqalliyyāt, (Jeddah: Dār al-Minhāj, 2007), 203–210.

30 al-Miṣrī, Rafīq Yūnus, al-Iqtiṣād al-Islāmī: Ta‘rīfuhu wa-Manhajiyyatuhu wa-Huwiyyatuhu, (Damascus: Dār al-Qalam, 2009), 117–124.

31 International Labour Organization (ILO), al-Ta‘līm wa-al-Tadrīb al-Mihanī wa-al-Tiqanī wa-Riyādat al-A‘māl lil-Shabāb, (Geneva: ILO, 2021), 7–13 ‘A.

32 United Nations Development Programme (UNDP), Taqrīr al-Tanmiyah al-Bashariyyah al-‘Arabiyyah: Naḥwa Nahḍah Shabābiyyah, (New York: UNDP, 2016), 132–140.

33 Ramaḍān, Ṭāriq, al-Islām wa-al-Ṣaḥwah: I‘ādat Binā’ al-Huwiyyah fī al-‘Ālam al-Mu‘āṣir, trans. Muḥammad Yaḥyā, (Beirut: Dār al-Shabakah al-‘Arabiyyah lil-Abḥāth, 2012), 241–247.

34 Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, trans. Sāmī al-Tamīmī, (Riyadh: Maktabat al-‘Ubaykān, 2017), 54–61.